عبء المديونية على الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1980–2011)

فضل المولى معيوف الحباشنه[1]، خالد علي المجالي[2]، حذيفه سميح القراله[3]

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان عبء الدين العام على الاقتصاد الأردني، إضافة إلى استقصاء العلاقة بين حجم الدين العام والنشاط الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي، خلال المدة (1980–2011).

ولتحقيق هدف الدراسة تمّ الاستعانة بالأسلوب القياسي الحديث، وذلك باستخدام طريقة التكامل المشترك لجوهانسون، لإيجاد العلاقة التكاملية بين المتغيرات وذلك بعد تطبيق اختبار ديكي فولر المعزز للكشف عن استقرارية المتغيرات، وتبين أن جميع المتغيرات، مستقرة بعد أخذ الفرق الأول وبالتالي فقد كانت متكاملة من الرتبة الأولى. كما تمّ تطبيق اختبار جرينجر لتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث تبين أنّ العلاقة كانت أحادية الاتجاه من الدين العام باتجاه النمو بالناتج المحلي الإجمالي. كذلك تمّ الاستعانة بأداتين أساسيتين للتقدير هما: تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل، وتبين أن النتائج متوافقة مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، وقد أظهرت النتائج أنّ أثر الدين العام على النشاط الاقتصادي سيكون سلبياً على المدى الطويل.

الكلمات الدالة: الناتج المحلي الإجمالي الأردني، الدين العام، الاقتصاد الأردني، عبء المديونية.

المقدمـة

تسعى دول العالم إلى استغلال الموارد الاقتصاديّة والإمكانيات المتاحة بأسلوب أمثل بهدف تطوير النشاط الاقتصادي وتحقيق التنميّة. ولكن الدول النامية اصطدمت خلال ثمانينيات القرن الماضي بعوامل سياسية واقتصادية كانت سبباً لما تعانيه من سوء استغلال الموارد المتاحة لديها، وبالتالي اختلالات في مؤشرات النشاط الاقتصادي، كالخلل في ميزان المدفوعات والعجز في الموازنة، مما دفعها للبحث عن بدائل سريعة للّحاق بركب التطور.

ومع تزايد اعتماد هذه الدول على وسائل التمويل الخارجيّة –خاصة القروض– أخذت ظاهرة القروض تشكل أزمة حقيقية على اقتصاد الدولة، خاصة ظهورها متزامنة مع ما شهده الاقتصاد العالمي من حالات الركود والأزمات الاقتصادية. والتي يمكن أن تؤدي لتفشي ظاهرتي الفقر والبطالة وما لها من ارتباط مباشر بقضايا التنمية والاستقلال الاقتصادي.

وكغيره من الدول النامية، كان الأردن ولا يزال يعتمد بشكل أساسي على المساعدات الخارجية في تمويل مشاريعه التنموية، وقد عانى في ثمانينيات القرن الماضي من صعوبات اقتصادية وسياسية تمثلت في تراجع تحويلات العاملين في الخارج، وتراجعٍ في حجم المساعدات العربية ومتزامنة مع ارتفاع في عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات والتوسع في استخدام الاحتياطي من العملات الأجنبية، وكان للإشاعات التي تحدثت عن نضوب الاحتياطات الأجنبية وتخفيض سعر الصرف بالغ الأثر في قيام الأفراد بالتخلص من أرصدة الدينار الأردني، وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج ممَّا أدى إلى فقد الدينار الأردني حوالي 50% من

[1] قسم اقتصاديات المال والأعمال، كلية إدارة الأعمال، جامعة مؤتة، الكرك.
✉ fedelhabashneh@yahoo.com

[2] قسم اقتصاديات المال والأعمال، كلية إدارة الأعمال، جامعة مؤتة، الكرك.
✉ khaali2002@yahoo.com

[2] وزارة التربية والتعليم، الأردن.
✉ huthaifa.1989@ymail.com

تاريخ استلام البحث 2013/10/6 وتاريخ قبوله 2014/8/10.

© 2015 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

قيمته عن العام 1987 (Bichara, 1990).

نتيجة لتلك الأزمات ومع نهاية 1988عجز الأردن عن الالتزام بخدمة ديونه مما اضطره إلى اتباع سلسلة من الإجراءات الاقتصادية كاللجوء إلى البنك الدولي، وتعويم سعر الصرف، وتقييد السياسات النقدية، وإتباع سياسة الاقتراض لتغطية القصور في مدخراته المحلية وتلبية لحاجته من العملات الأجنبية (المومني، 1995).

وكنتيجة لتلك الإجراءات ازدادت أعباء القروض وبشكل ملحوظ في نهايات القرن الماضي، الأمر الذي جعل من الديون أزمة تهدد استقلالية الدولة واستقرارها (الطراونة والعبدالرزاق، 2002). ولعل هذه الدراسة جاءت لقراءة واقع هذه القروض ودراسة مدى طاقة الدولة على تحمل التزاماتها.

وتنبع أهمية الدراسة من أهمية ظاهرة الدين العام سواء أكان داخلياً أم كان خارجياً، ولما لهذه الظاهرة من تأثير على الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدولة، حيث إنَّ الاقتصاد الأردني ومنذ تأسيس المملكة يعتمد على وسائل التمويل الخارجيّة وخاصّة القروض، وكنتيجة لتزايد الاعتماد على القروض الخارجيّة تزايدت أعباء هذه القروض من أقساط وفوائد، ولم يقتصر الأمر على الاقتراض من الخارج، بل تزايد الاعتماد أيضاً على القروض الداخليّة فأصبح حجم الدين الداخلي يضاهي حجم الدين الخارجي، الأمر الذي جعل من الأهمية بمكان ظهور مزيد من الدراسات التطبيقية لبيان القدرة على تحمل أعباء هذه القروض، وأيضاً لدراسة مدى تأثير هذه القروض الداخلية والخارجيّة على النشاط الاقتصادي للدولة.

لهذا تهدف هذه الدراسة إلى: بيان عبء المديونية الخارجية وقدرة الأردن على تحمل هذا العبء، وبيان أثر الدين العام الداخلي والخارجي على الناتج المحلي الإجمالي.

ولتحقيق ذلك ستقوم الدراسة باختبار الفرضيَّة: يوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي الدين (الداخلي والخارجي) والناتج المحلي الإجمالي.

2. الدراسات السابقة

تناولت الكثير من الدراسات الآثار الاقتصاديّة للقروض على النشاط الاقتصادي للدولة، ففي دراسة اللوزي (1989) لبيان حجم القروض الخارجية بالإضافة لقياس عبء هذه القروض على الاقتصاد الأردني خلال الحقبة 1973-1987، حيث توصلت الدراسة إلى أن خدمة الدين العام الخارجي سيشهد تزايداً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وكنسبة من الصادرات. أما دراسة المومني (1995) فقد هدفت إلى التعرف على أسباب المديونية الخارجية الأردنية وبيان حجم هذه المديونية بالإضافة لقياس عبء هذه القروض، كما تناولت الآثار الاقتصادية للقروض الخارجية على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الحقبة 1967-1991. وخلصت الدراسة إلى أن القروض لم تساعد على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ولم تؤدِّ إلى خفض العجز في الميزان التجاري.

وفي دراسة الطائي والعبيدي (1997) بينت هذه الدراسة الآثار المباشرة وغير المباشرة للمديونية الخارجية على الناتج الصناعي التركي خلال الحقبة 1970-1994 ومن خلال هذه الدراسة توصل الباحثان إلى أنَّ هناك تأثيراً للمديونية الخارجية على الناتج الصناعي في تركيا. وعالجت دراسة الهاشمي (1999) المديونية في الجزائر، وركزت على أبرز أسباب هذه المديونية وأعبائها وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري وذلك خلال الحقبة 1967 – 1994، وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للقروض الخارجية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

وفي دراسة الطراونة والعبدالرزاق (2002) فقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المسار المستقبلي للمديونية الأردنية، بالإضافة إلى تحديد المدة الزمنية اللازمة للاستغناء عن المساعدات الخارجية -خاصة القروض- والاعتماد على الذات. وتوصلت الدراسة لعدة نتائج مفادها أن خدمة الدين ستشهد ارتفاعاً بالإضافة لتزايد الاعتماد على القروض الخارجية. أمّا دراسة قحايرية (2007) فحاول الباحث الوقوف على أبرز العوامل التي أدت إلى نشأة تفاقم المديونية الخارجية للدول النامية، بعيداً عن النظريات التقليدية؛ وخلصت الدراسة إلى أنّ السياسات المالية والنقدية التي تنتهجها الدول الصناعية والمتقدمة تنعكس على النشاط المالي العالمي وبشكل خاص تؤثر على الدول النامية.

وفي دراسة Mahmoud (1990) ناقش الباحث مشكلة الدين العام في الدول النامية من حيث أسبابها وآثارها على

اقتصاديات تلك الدول، وخلص الباحث إلى أن استمرار أزمة الدين سيؤثر على المشروعات التنموية في الدول النامية حيث إنَّ البنوك التجارية لن تعمل على تقديم قروض جديدة لتلك الدول. وفي دراسة Panizza et al. (2010) قدّمت تعريفات بديلة وحديثة للدين العام الداخلي والخارجي، وكانت أبرز نتائج الدراسة أن الاتجاه للاقتراض الداخلي سيكون له دور إيجابيٌّ في الحد من المخاطر السياديّة الناجمة عن الاقتراض الخارجي وخاصّة المخاطر المالية.

أمّا دراسة Mohanty et al. (2011) فقد ناقشت آثار الدين العام ونتائجها الاقتصادية، واستُخدمت في الدراسة مجموعة من البيانات الخاصة وتشتمل على: الدين الحكومي غير المالي، والديون التجارية والمنزلية. وتوصلت الدراسة لنتائج داعمة لما توصي به الكثير من الدراسات؛ فالدين العام يشكل عائقاً أمام النمو الاقتصادي، فقد بلغ الدين العام الحكومي حوالي (85%) من الناتج المحلي الإجمالي ولا يختلف الحال كثيراً بالنسبة للأصناف الأخرى من القروض. ويرى الباحث أن على الدول ذات الديون المرتفعة التصرف وبسرعة لمعالجة المشاكل المالية وإبقاء حجم الدين ضمن الحدود الدنيا الممكنة.

وفي دراسة Reinhart et al. (2012) حددت الدراسة 26 دولة تعاني من حلقة الدين العام والتي تجاوزت فيها الديون كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 90%. ووجد الباحث أنه في 23 من هذه الدول الـ 26، شهدت انخفاضاً في متوسط النمو. وفي جميع الدول محل الدراسة كانت هذه الدول تحقق نمواً أقل بمقدار 1.2% مقارنة بباقي الدول، ويرى الباحث وعلى الرغم من ضآلة هذه الرقم إلا أنه يجد أن متوسط عمر هذه الحلقات للمديونية تستمر لمدة 23 سنة. أيضاً قدمت الدراسة العلاقة بين تراكم الدين العام وأسعار الفائدة الحقيقيّة حيث وجد أنه في 11 دولة من أصل الدول الـ 26، كانت أسعار الفائدة الحقيقية أقل أو تقريباً ذاتها خلال السنوات التي شهدت انخفاض الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي يرى الباحث أنّ على الدولة عدم النظر لسعر الفائدة على أنه المؤشر الوحيد على عبء المديونية وتراكمها.

تتميز هذه الدراسة باستخدام بيانات حديثة نسبياً للدين العام الخارجي والداخلي وتغطي حقبة حديثة مقارنة مع الدراسات السابقة، كما أن معظم الدراسات السابقة عالجت المديونية الخارجية ولم تتطرق للدين العام الداخلي والذي يضاهي حجم المديونية الخارجية في الأردن. كما أن هذه الدراسة تعتمد على الأسلوب القياسي الحديث في التحليل.

3. الإطار النظري

تعدّ فكرة الدين العام حديثة نسبياً لأنها تعود إلى بداية القرن الثامن عشر تقريباً، وكان ظهورها نتيجة لتطور المجتمع وحصول السلطات التشريعية الممثلة للشعب على حقها الكامل في فرض الضرائب من جهة واللجوء إلى الدين العام من جهة أُخرى، وقد اتخذ الفكر التقليدي في غالبيته موقفاً عدائياً من سياسة لجوء الدولة إلى الدين العام وطالب بضرورة تعادل الموازنة العامة للدولة سنويا، حيث يرى الكلاسيكيون أن القروض العامة لا تحقق إيراداً عاماً للدولة وتعد سحباً على الإيرادات العامة (Abba,1975).

وبعد أن ألقت أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي بظلالها على الاقتصاد العالمي ولم تعد الأفكار الكلاسيكية قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية الجديدة، مما أفسح المجال أمام ظهور المدرسة الكنزية والتي جاءت منتقدة لكل الفرضيات الكلاسيكية ولا سيما في صيغة الإطلاق والتعميم التي استخدمها في طرح آرائه، وأصبح من غير المقبول الاعتماد على السوق الحر بعيداً عن التدخل الحكومي، بل يرى الكنزيون أن تدخل الدولة يُعدّ ضرورياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل الفجوة الطبقية بين أفراد المجتمع (Hansen,1941).

أدت الأزمة المالية في بداية السبعينيات إلى انهيار العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة، والتي نادى الكنزيون بوجودها، وبذلك انهارت الأفكار الكنزية أمام التحديات الجديدة، وكان ذلك إعلاناً لظهور أفكار جديدة أطلق عليها اسم المدرسة النقدية أو ما تعرف بـ "مدرسة شيكاغو". ويعدّ فريدمان عرّاب هذه المدرسة، وتستند أفكاره إلى المدرسة الكلاسيكية ولذلك يطلق علي أصحاب هذا الاتجاه بالكلاسيكيين الجدد ومن أبرز أفكار هذه المدرسة (Galbraith & darity, 1998).

1. تخفيض الإنفاق العام والاهتمام بجانب العرض وتخفيض معدلات الضرائب بهدف التخلص من الركود التضخمي.

2. تجنب اللجوء إلى القروض العامة أو ما يعرف بالتمويل التضخمي لتمويل عجز الموازنة، وذلك لتجنب زيادة كمية النقد بشكل يفوق النمو في الناتج المحل الإجمالي الحقيقي.
3. تستند هذه المدرسة إلى الفرضية القاضية بأنّ القطاع الخاص أكثر كفاءة وفاعلية في استغلال الموارد، لذلك دعا النقديون إلى الحد من الاستثمارات وخصخصة القطاع العام (البواب، 2000).

وبعد ما عانته الدول النامية من تبعات للسياسات الكنزية وما شهدته من ارتفاع حجم المديونية، نادى النقديون بمعالجة العجز المتراكم في الموازنة من خلال تخفيض النفقات العامة ذات الطبع الاجتماعي وقد تمّ صياغة برامج الإصلاح الاقتصادي بناءً على الرؤية النقدية تجاه القروض العامة (عثمان، 2008).

4. آثار الدين العام (الداخلي والخارجي) على النشاط الاقتصادي

تلجأ الدولة للاقتراض مدفوعة بعواملَ اقتصاديّة، وتختلف هذه العوامل من دولةٍ لأخرى إلا أنّه يمكن الحديث عن ظروف متشابهة كالعجز في الموازنة وتشوُّهات في ميزان المدفوعات تدفع بالدول نحو الاقتراض، كما يُمكن أن يكون الاقتراض بهدف تمويل الاستثمارات التي تعجز عنها المدّخرات المحليّة أو بهدف امتصاص القوة الشرائية لدى الأفراد (شاميّة والخطيب، 2002).

وللقروض العامة تأثير كبير في الاقتصاد القومي ويتوقف هذا التأثير على مصدر هذه القروض؛ فإذا كانت مصادر القروض العامة من مدخرات الأفراد؛ فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاتجاه بمستويات التشغيل في الاقتصاد القومي نحو التشغيل الكامل، أما إذا كانت مصادر هذه القروض مدخرات الأفراد والمؤسسات العامة غير المصرفية المستثمرة أصلاً فستؤدي إلى تغير الجهة التي تقوم بالاستثمار فقط، أما إذا كانت مصادر هذه القروض هي المصرف المركزي والمصارف التجارية الأخرى فإن ذلك سوف يؤدي إلى آثار انكماشية لأن هذه المؤسسات تستطيع خلق قوة شرائية جديدة (المهايني، 2007).

1.4 آثار الدين الداخلي

أ) تعدُّ القروض الداخليّة تحويلاً للقوة الشرائية للقوة الشرائية من وحدات اقتصاديّة إلى أخرى داخل الاقتصاد الوطني، لذلك فهي لا تُحدث أيَّ زيادة حقيقة في القوة الشرائية للمجتمع، ولكن قد تكون هناك مكاسب ماديّة تحققها الحكومة في حالة انخفاض قيمة النقد المحلي؛ لأنّ القروض الداخليّة تتم بالعملة الوطنيّة.

ب) لا تؤدي القروض الداخلية إلى أي زيادة في الثروة القومية على العكس من القروض الخارجيّة والتي تنقل جزءاً من الثروة إلى الدولة المقترضة، ويوفر القرض الداخلي للدولة جزءاً من الثروة القوميّة بالعملة المحليّة، وبالتالي لا تؤثر على سعر الصرف (الطاهر، 1988).

2.4 آثار الدين الخارجي

أ) إذا أُحسن استخدام القروض الخارجيّة وتوجيهها لاستيراد سلع رأسمالية لخدمة مشاريع التنمية الاقتصادية، فإن ذلك يؤدي إلى سرعة تكوين رؤوس الأموال وزيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة العمالة في الدول المقترضة ورفع مستوى الدخل القومي.

ب) إن توجيه القروض الخارجية في استيراد سلع استهلاكية قد يؤدي ذلك إلى آثار سيئة على الاقتصاد القومي لأن مثل هذا الاستخدام للقروض الخارجية لن يؤدي إلى زيادة في الطاقة الإنتاجية في الدولة المقترضة بل سوف يؤدي إلى تحويل جزء من الناتج القومي إلى الدولة المقرضة سداداً لأصل القرض وفوائده، وبالتالي يمثل عبئاً على الثروة القومية للبلد المقترض، كما يثير مشكلة سعر الصرف وقت الحصول على القرض، ووقت سداده فضلاً عن مشكلات تتعلق بميزان المدفوعات وهي أمور لا يثيرها القرض الداخلي (شهاب، 2004).

ج) يمكن أن تعمل خدمة الدين العام على اقتطاع جزءٍ من الناتج المحلي للدولة، وارتفاع النّفقات العامّة للدولة مقارنةً مع إيراداتها ومن ثم ارتفاعاً في عجز الموازنة، كما يؤدي

تمويل المشروعات العامّة عن طريق الاقتراض إلى تضاعف التكاليف، حيث تدفع هذه التكاليف مرتين؛ الأولى في صورة فوائد القرض، في حين تكون الأخرى عند تسديد أصل القرض وتؤدي أعباء القروض الخارجيّة تحديداً إلى تزايد العجز في الحساب الجاري والميزان التجاري، وبالتالي خلق تشوهات في ميزان المدفوعات، مما يدفع بالدولة إلى استخدام الاحتياطات الأجنبيّة لخدمة أعباء الدين الخارجي (Hansen, 1941).

د) وتتمثل آثار القروض الخارجيّة في سيطرة الجهات الدائنة، سواء كانت حكومات أو مؤسسات مالية دولية، أحياناً على الدولة المدينة، مما يفقد هذه الأخيرة بعض سلطاتها واستقلالها وقدراتها على إدارة اقتصادها وفقاً لمصلحتها الوطنية. ولعل ذلك يبدو واضحاً في رضوخ الدول المدينة لشروط جدولة ديونها وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عليها.

وتستدل الأدبيات الاقتصادية على عبء المديونية من خلال عدة مؤشرات (Branson, 1989)، ومن أبرزها:

- الدين الخارجي منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي: والذي يعطي فكرة عن العبء الكلي للدين دون النظر إلى العبء السنوي الملقى على البلد أو مقدار التسديد، أو الجهة التي يقع عليها عبء التسديد.
- خدمة الدين الخارجي منسوباً إلى الصادرات من السلع والخدمات: ويقيس أصل ومدفوعات فوائد الديون العامة، ويعطي هذا مؤشراً للعبء السنوي الذي تواجه الدولة المدينة بالنسبة إلى متحصلات صادراته.
- خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: والذي يقيس أصل ومدفوعات الدين التي يجب أن يؤديها المدين كنسبة مئوية من إجمالي ناتجة المحلي .

وهذه المؤشرات سيتم مناقشتها عند الحديث عن عبء المديونيّة على الاقتصاد الأردني.

5. منهجيّة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تمّ الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لبيان حجم المديونية (الداخليّة والخارجيّة)، وقياس عبء المديونية الخارجية من خلال المؤشرات المعتمدة، واعتمدت الدراسة على الأسلوب الكمّي القياسي باستخدام السلاسل الزمنية (Time series)، وتمّ اللجوء إلى نموذج الانحدار الذاتي غير المقيَّد (VAR) ونموذج التكامل المشترك (Co-Integration) والذي يُعدّ من النماذج القياسية الحديثة لدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية. ويقدم هذا النموذج مقدرات تتصف بالكفاءة حتى في حالة وجود ارتباط بين البواقي وتمّ استخدام تطبيق اختبار تحليل مكونات التباين، واختبار الاستجابة لردة الفعل.

وتمّ اختيار متغيرات الدراسة بما ينسجم مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة وحسب المعادلة الآتية:

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 D_t + \alpha_2 P_t + U_1 \quad \ldots \qquad (1)$$

حيث:

Y_t: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

P_t: معدل النمو السكاني

D_t: الدين العام الخارجي والداخلي

U_i: مقدار الخطأ في التقدير.

6. ظاهرة المديونية في الأردن

يعتمد الأردن كغيره من الدول النامية على المساعدات الخارجية منحاً أو قروضاً لتمويل المشاريع التنموية والحدّ من تشوهات ميزان المدفوعات، وبدأ الأردن في التوجه للتمويل الخارجي منذ ولادة المملكة، وتم عقد أول قرض خارجي في عام 1950 مع بريطانيا والتي كانت مصدر الإقراض الوحيد آنذاك. وامتد نطاق الاقتراض الخارجي خلال السبعينيات ليشمل الدول العربية والمؤسسات الدولية، ومع بداية الثمانينيات دخل الأردن الأسواق المالية العالمية وبدأت مرحلة الاقتراض من البنوك التجارية (النابلسي، 1993).

فبعد أن ألقت أزمة الكساد التضخمي بظلالها على الاقتصاد الأردني، أشارت الدلائل إلى دخول الأردن في مرحلة الركود الاقتصادي حيث تأثرت التجارة الإقليمية للأردن نتيجة للسياسات الانكماشية التي اتبعتها دول المنطقة. ولمحدوديّة التدفقات النقديّة الخارجية التلقائية (والمتمثلة في حوالات العاملين من الخارج والمساعدات بمقابل وبدون مقابل) فقد دفعت تلك الظروف الأردن للبحث عن بدائل

لاحتواء العجز عن طريق التمويل بالاقتراض المحلي والخارجي وبشكل كبير، ممَّا أدى إلى نمو المديونية بشكل متسارع مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي (الوزني، 1997). وبالنظر في الجدول رقم (1) يلاحظ ارتفاع الرصيد القائم للدين العام من حوالي 607 مليون دينار (حوالي 52.1% من إجمالي الناتج المحلي) عام 1980، ليصل إلى 1.8 مليار دينار (80.5% من إجمالي الناتج المحلي) مع نهاية عام 1987، أي بمتوسط 1.2 مليار دينار(65.6% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال هذه الحقبة. وشكل الدين الداخلي حوالي 28.7% من إجمالي الدين العام، فيما كانت حصة الدين الخارجي 71.3% من إجمالي الدين العام. وتجدر الإشارة أنّ عام 1987 كان مؤشراً على بدء الاعتماد على القروض الداخلية حيث تجاوز النمو في الطلب على الاقتراض الداخلي 50%.

جدول (1)

نمو الدين العام للأردن خلال الحقبة 1980-1987 **مليون دينار**

السنة	الدين الداخلي	النمو في الدين الداخلي	الدين الخارجي	النمو في الدين الخارجي	إجمالي الدين العام	الدين العام كنسبة من الناتج الإجمالي
1980	197.82	-	409	-	606.82	52.1%
1981	231.65	17.1%	553.9	35.40%	785.55	54.2%
1982	278.15	20.1%	684.3	23.50%	962.45	58.3%
1983	314.07	12.9%	837.8	22.40%	1151.87	64.5%
1984	342.67	9.1%	989.3	18.10%	1331.97	69.8%
1985	374.39	9.3%	1097.9	11%	1472.29	74.7%
1986	414.9	10.8%	1167	6.30%	1581.9	70.6%
1987	624.4	50.5%	1216	4.20%	1840.4	80.5%

المصدر: البنك المركزي الأردني: النشرة الإحصائية الشهرية للسنوات 1980-2011 أعداد مختلفة، النسب من إعداد الباحثين.

جدول (2)

نمو الدين العام للأردن خلال الحقبة 1988-1989 **مليون دينار**

السنة	الدين الداخلي	النمو في الدين الداخلي	الدين الخارجي	النمو في الدين الخارجي	إجمالي الدين العام	الدين العام كنسبة من الناتج الإجمالي
1988	921.8	%47.6	3836.9	%215.5	4758.7	%202.5
1989	995	%7.9	5409.4	%41	6404.4	%264.1

المصدر: البنك المركزي الأردني: النشرة الإحصائية الشهرية للسنوات 1980-2011 أعداد مختلفة، النسب من إعداد الباحثين.

ومنذ العام 1988 تجاوز حجم الدين العام 4.7 مليار دينار مقارنة مع 1.8 مليار دينار مع نهاية عام 1987. وكما يتضح من الجدول رقم (2) فقد تجاوز حجم الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 202% وتعدّ هذه النسبة كارثيَّة، ثم قفزت إلى أكثر من 260% في عام 1989، ويعدّ عام 1988 نقطة التحول المفصلية في مديونية الأردن الخارجيّة فيلاحظ نمو المديونية الخارجيّة بشكل مثير بأكثر من 215%، مسجلاً رصيد المديونية الخارجيّة 3.8 مليار دينار أو ما نسبته 163% من الناتج المحلي الإجمالي، ويأتي هذا الارتفاع لسبب رئيس، وهو أنّ البيانات المتعلقة بأرقام المديونية المنشورة قبل عام 1988 تقتصر على المديونية المدنية الخاصة بالقروض الحكومية والمكفولة من الحكومة،

ولا تشتمل على القروض العسكرية (النابلسي، 1993). وفي عام 1989 شهد الأردن صدمة أخرى بتوقف الدعم العربي لمواجهة إسرائيل بعد انقضاء مدة العشر سنوات المنصوص عليها في قرارات قمة بغداد، بيد أنّ الأردن لم يحصل سوى على 57% من المبلغ المتفق عليه في العقد مع الدول العربية النفطية، مما أدى إلى عدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماته الخارجيّة (عميرة، 1991).

ولم تتوقف أزمة عام 1989 عند توقف الأردن عن خدمة ديونه، بل كان للإشاعات التي تحدثت عن نضوب الاحتياطات الأجنبيّة والمخاوف التي أثيرت حول تخفيض سعر الصرف ممَّا أدى إلى موجات نزوح لرأس المال إلى الخارج، وكما يلاحظ في الجدول رقم (2) فقد شكل الدين الداخلي حوالي 17.5% من إجمالي الدين العام، فيما كانت حصة الدين الخارجي 82.5% من إجمالي الدين العام، وتجاوز حجم الدين منسوباً للناتج المحلي الإجمالي 233%.

بدأت حلقة الدين المفرغة (استخدام القروض الجديدة في تسديد أعباء القروض القديمة) تلقي بظلالها على الاقتصاد الأردني، وكان لهذه المعطيات آثار سلبيّة واضحة على الاحتياطات الأجنبيّة والإيرادات الخارجيّة للحكومة ممَّا أدى إلى تفاقم العجز المالي للدولة، ولم يأتِ منتصف عام 1989 حتى كان الدينار الأردني قد فقد 50% من قيمته في عام 1987. وللخروج من عنق الزجاجة؛ لجأ الأردن إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فأبرم أول اتفاق معه وخضع لبرنامج تثبيت وتكييف هيكلي في بداية عام 1989، حتى عام 1993. وما كاد الأردن يقطف ثمار برنامج التصحيح الاقتصادي الأول حتى جاءت حرب الخليج الأولى 1990 لتحول دون إمكانيّة استكمال برنامج التصحيح الاقتصادي.

وبعد أزمة الخليج عاد الاقتصاد الأردني أكثر تشوها مقارنة بالحقبة التي سبقت تبنِّيه برنامج التصحيح الاقتصادي، الأمر الذي دعا الأردن إلى الانخراط في المفاوضات مجدداً مع الصندوق الدولي وإبرام الاتفاق على برنامج التصحيح الاقتصادي الثاني للحقبة 1992–1998 والذي جاء ليستكمل أهداف البرنامج الأول وركّز بالدرجة الأولى على إحداث نمو في الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض العجز المالي في الموازنة (جردانة، 1996).

وبدا واضحاً أثر ذلك البرنامج على الاقتصاد الأردني، حيث يتضح من الجدول رقم (3)، تراجع حجم الدين منسوباً للناتج المحلي الإجمالي من 221% في عام 1990 إلى حوالي 96% مع نهاية عام 2001، أي بمتوسط 6.1 مليار دينار(137.4% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال هذه الحقبة. وشكل الدين الداخلي حوالي 17.9% من إجمالي الدين العام، فيما كانت حصة الدين الخارجي 82.1% من إجمالي الدين العام.

واصل الأردن سعيه للحد من الأزمة، عن طريق اتخاذ السياسات التي تهدف إلى الحد من القروض الخارجيّة وتخفيض حجم الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تمّ إصدار قانون الدَّين الجديد لعام 2001 والذي يهدف إلى زيادة مرونة حجم الإصدارات من السندات الحكوميّة وتحديد سقوف على رصيد المديونية الداخليّة والخارجيّة. (البنك المركزي، 2001)، ويلاحظ من خلال الجدول رقم (4) التحسن الملحوظ في حجم الدين منسوباً للناتج المحلي الإجمالي على الرغم من ارتفاع رصيد المديونية من 5.4 مليار دينار عام 2002 إلى ما يقارب من 14 مليار دينار في نهاية 2011، وذلك نتيجة للنمو المطرد في نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجل حجم الدين العام بالمتوسط 8.7 مليار دينار (74.4% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال هذه المدة هذا من جانب، وعلى الصعيد الآخر فقد سعت الحكومة إلى التركيز على الاقتراض الداخلي من خلال السندات والأذونات الحكوميّة، واقتصار الاقتراض الخارجي على القروض الميسرة وطويلة الأجل (البنك المركزي، 2006). وكما يتضح من الجدول فقد شكل الدين الداخلي حوالي 41.1% من إجمالي الدين العام، فيما كانت حصة الدين الخارجي 58.9% من إجمالي الدين العام. كما كان ذلك الارتفاع نتيجة لزيادة رصيد سندات وأذونات الخزينة ضمن الموازنة العامة (البنك المركزي، 2010).

جدول (3)

نمو الدين العام للأردن خلال الحقبة 1990–2001 **مليون دينار**

السنة	الدين الداخلي	النمو في الدين الداخلي	الدين الخارجي	النمو في الدين الخارجي	إجمالي الدين العام	الدين العام كنسبة من الناتج الإجمالي
1990	1037.4	%4.3	5064.3	%6.4–	6101.7	221.0%
1991	1061.7	%2.3	4958.7	%2.3–	6020.4	203.5%
1992	1041.5	%1.9–	4577.6	%1.9–	5619.1	155.6%
1993	1143.8	%9.8	4229.6	%7.6–	5373.4	138.3%
1994	1181.3	%3.3	4720.5	%11.6	5901.8	135.4%
1995	966.1	%18.2–	4911.8	%4.1	5877.9	124.7%
1996	994.6	%3.0	5164.3	%5.1	6158.9	125.4%
1997	914.2	%8.1–	4998.1	%3.2–	5912.3	115.1%
1998	1152	%26.0	5333.7	%6.7	6485.7	115.6%
1999	1054	%8.5–	5510.1	%3.3	6564.1	113.6%
2000	1235	%17.2	5043.5	%8.5–	6278.5	104.7%
2001	1151.7	%6.8–	4969.77	%1.5–	6121.47	96.2%

المصدر: البنك المركزي الأردني: النشرة الإحصائية الشهرية للسنوات 1980–2011 أعداد مختلفة، النسب من إعداد الباحثين.

جدول (4)

نمو الدين العام للأردن خلال الحقبة 2002–2011 **مليون دينار**

السنة	الدين الداخلي	النمو في الدين الداخلي	الدين الخارجي	النمو في الدين الخارجي	إجمالي الدين العام	الدين العام كنسبة من الناتج الإجمالي
2002	1334.9	%15.3	5350.44	%19.3	6685.34	98.4%
2003	1703.7	%27.6	5391.81	%0.8	7095.51	98.2%
2004	1833.6	%7.6	5348.76	%0.8–	7182.36	88.8%
2005	2437.11	%32.9	5056.66	%5.5–	7493.77	83.9%
2006	2163.17	11.2–	5186.5	%2.6	7349.67	68.9%
2007	2946.35	%36.2	5253.29	%1.3	8199.64	67.6%
2008	4911.17	%66.7	3640.16	%30.7–	8551.33	54.8%
2009	5791.29	%17.9	3868.96	%6.3	9660.25	57.1%
2010	6851.52	%18.3	4610.81	%19.2	11462.33	61.1%
2011	8914.95	%30.1	4486.75	%2.7–	13401.7	65.5%

المصدر: البنك المركزي الأردني: النشرة الإحصائية الشهرية للسنوات 1980–2011 أعداد مختلفة، النسب من إعداد الباحثين.

جدول (5)

نمو الدين العام الخارجي للأردن خلال مدة زمنية مختارة **مليون دينار**

الحقبة	متوسط الدين الخارجي	معدل النمو المتوسط
1987-1980	869.4	%17.27
1988	3836.9	%215.5
1996-1989	4879.5	%5
2004-1997	5243.3	%0.56
2011-2005	4586.2	%1.71-

المصدر: البنك المركزي الأردني: النشرة الإحصائية الشهرية للسنوات 1980-2011 أعداد مختلفة، النسب من إعداد الباحثين.

جدول (6)

نمو الدين العام الخارجي للأردن **مليون دينار**

السنة	الدين الخارجي	معدل النمو	الناتج المحلي الإجمالي	الدين الخارجي كنسبة من الناتج	السنة	الدين الخارجي	معدل النمو	الناتج المحلي الإجمالي	الدين الخارجي كنسبة من الناتج
1980	409	-	1164.8	35.10%	1996	5164.3	5.10%	4912.2	105.10%
1981	553.9	35.40%	1448.7	38.20%	1997	4998.1	-3.20%	5137.4	97.30%
1982	684.3	23.50%	1649.9	41.50%	1998	5333.7	6.70%	5609.9	95.10%
1983	837.8	22.40%	1786.6	46.90%	1999	5510.1	3.30%	5778.2	95.40%
1984	989.3	18.10%	1909.7	51.80%	2000	5043.5	-8.50%	5998.5	84.10%
1985	1097.9	11%	1970.5	55.70%	2001	4969.77	-1.50%	6363.7	78.10%
1986	1167	6.30%	2240.5	52.10%	2002	5350.44	7.70%	6794	78.60%
1987	1216	4.20%	2286.7	53.20%	2003	5391.81	0.80%	7228.7	74.60%
1988	3836.9	215.50%	2349.5	163.30%	2004	5348.76	-0.80%	8090.7	66.10%
1989	5409.4	41%	2425.4	223.00%	2005	5056.66	-5.50%	8925.4	56.70%
1990	5064.3	-6.40%	2760.9	183.40%	2006	5186.5	2.70%	10675.4	48.60%
1991	4958.7	-2.10%	2958	167.60%	2007	5253.29	-1.30%	12131.2	43.30%
1992	4577.6	-7.70%	3611.6	126.80%	2008	3640.16	-30.70%	15593.4	23.30%
1993	4229.6	-7.60%	3885.2	108.90%	2009	3868.96	6.30%	16912.2	22.90%
1994	4720.5	11.60%	4359.2	108.30%	2010	4610.81	19.20%	18762	24.60%
1995	4911.8	4.10%	4714.7	104.20%	2011	4486.75	-2.70%	20476.6	21.90%

المصدر: البنك المركزي الأردني: النشرة الإحصائية الشهرية للسنوات 1980-2011 أعداد مختلفة، النسب من إعداد الباحثين.

7 عبء المديونية الخارجية

1.7 الدين الخارجي منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي

يشير الجدول رقم (6) إلى أنّ التزايد المستمر في رصيد المديونية الخارجية مع بداية الثمانينات كان يلتهم جزءاً كبيراً من إجمالي الناتج المحلي، فبعد أن كان رصيد الدين يمثل 35% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1980، ارتفع ليصل إلى 53% في عام 1987. ونظراً للأحداث السابق ذكرها عام 1988 فقد سجلت هذه النسبة حوالي 163%، ثم توالت في

الارتفاع في عام 1989 لتسجل مستوى غير مسبوق بحوالي 223% وهذا مؤشر قوي على الإفراط في الاقتراض الخارجي والاعتماد على المدخرات الخارجية في التمويل. وشهدت الحقبة 1988–1996 وهي الحقبة الأكثر خطورة والتي تجاوزت فيها النسبة الواحد الصحيح. بعد ذلك أخذت النسبة بالتراجع تدريجياً وفق للظروف التي مرت بها الدولة كالخضوع لبرامج التصحيح الاقتصادي وإعادة جدولة الدين فسجلت 84% عام 2000 ثم تراجعت لتصل إلى 22% مع نهاية عام 2011.

2.7 خدمة الدين الخارجي منسوباً إلى الصادرات من السلع والخدمات

تأثر الاقتصاد الأردني بالظروف المحيطة به وخاصة الأزمات العالمية، ويؤكد الارتفاع في خدمة الدين على أنّ شروط الاقتراض أصبحت أكثر صعوبة على أثر ظهور أزمة المديونية الدولية عام 1982، ومن الملاحظ من الجدول رقم (7) أنّ عبء المديونية أثقل كاهل الدولة فسجلت خدمة الدين عام 1980 حوالي 7% من إجمالي الصادرات، ثم تزايدت بعد ذلك لأكثر من 30% عام 1986، وبقيت هذه النسبة تتراوح بين 15–18% في فترة التسعينيات وبداية الألفية، ثم شهد عام 2008 قفزة لتتجاوز هذه النسبة 22% متأثرة بالارتفاع في خدمة الدين. فيما شهدت الحقبة 2009–2011 ثبات النسبة عند 5.3% تقريباً. والملاحظ أنّ ارتفاع هذه النسبة تشير إلى زيادة التسديدات وبالتالي استنزاف الاحتياطات الخارجية من العملات الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى تناقص الإمكانيات المتاحة للاستخدامات الأُخرى.

3.7 خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

كما يتضح من الجدول رقم (5) والجدول رقم (7) أن الارتفاع في رصيد المديونية الخارجية رافقه ارتفاع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني ثبات هذه النسبة عند معدل 6.5% سنويا خلال حقبة الدراسة، ولكن يدل ارتفاع هذه النسبة إلى استنزاف الأموال الأجنبية لغايات الاستهلاك بدلاً من الاستثمار (الطراونة والعبدالرزاق، 2002).

جدول (7)

عبء الدين العام الخارجي للأردن

السنة	خدمة الدين الخارجي	معدل النمو	خدمة الدين الخارجي كنسبة من الصادرات	خدمة الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج	السنة	خدمة الدين الخارجي	معدل النمو	خدمة الدين الخارجي كنسبة من الصادرات	خدمة الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج
1980	30.9	-	7%	2.7%	1996	407.5	22.5%	16%	8.3%
1981	40.2	30.1%	6%	2.8%	1997	374.4	-8.1%	15%	7.3%
1982	30	-25.4%	4%	1.8%	1998	361.4	-3.5%	14%	6.4%
1983	55.8	86%	9%	3.1%	1999	353.9	-2.1%	13%	6.1%
1984	75.5	35.3%	10%	4.0%	2000	376.4	6.4%	16%	6.3%
1985	81	7.3%	10%	4.1%	2001	571.81	51.9%	21.3%	9.9%
1986	195.3	141.1%	33%	8.7%	2002	566.69	-0.9%	17.6%	8.3%
1987	135.9	-30.4%	20%	5.9%	2003	943.39	66.6%	27.6%	13.1%
1988	195.6	43.9%	22%	8.3%	2004	654.2	-30.6%	15.1%	8.1%
1989	202.1	3.3%	%15	8.3%	2005	576.7	-11.9%	12.3%	6.5%
1990	216.9	7.3%	%13	7.9%	2006	593.6	2.9%	10.3%	5.6%
1991	275.6	27.1%	%16	9.3%	2007	618.8	4.3%	9.4%	5.1%
1992	296.9	7.7%	%16	8.2%	2008	1971.5	403.2%	22.4%	12.6%
1993	402.8	35.7%	%21	10.4%	2009	391.8	-80.1%	5.1%	2.3%
1994	218.5	-45.8%	%10	5.0%	2010	449.9	14.8%	5.0%	2.4%
1995	332.8	52.3%	%14	7.1%	2011	518.8	15.3%	5.6%	2.5%

المصدر: البنك المركزي الأردني: النشرة الإحصائية الشهرية للسنوات 1980–2011 أعداد مختلفة، النسب من إعداد الباحثين.

جدول (8)

اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للسكون

المستوى				الفرق الأول			
المتغير	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	القرار	المتغير	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	القرار
LGDP	0.039135	-2.960411	غير مستقر	ΔLGDP	-4.226451	-3.670170	مستقر *
LDEBT	-2.481427	-2.960411	غير مستقر	ΔLDEBT	-3.485728	-2.967767	مستقر **
LCONS	0.913737	-2.960411	غير مستقر	ΔLCONS	-2.897219	-2.622989	مستقر ***
LPOP	-1.191897	-2.960411	غير مستقر	ΔLPOP	-4.645548	-3.670170	مستقر *

* : مستقر عند 1% ، ** مستقر عند 5% ، ***مستقر عند 10%

8. التحليل القياسي

إن الهدف من هذا الجزء هو التحليل القياسي لأثر الدين العام (الخارجي والداخلي) على النشاط الاقتصادي ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتحديد قيما إذا كان الدين العام يؤثر إيجاباً أم سلبا على النشاط الاقتصادي. وذلك باستخدام بيانات سنويّة تغطي الفترة 1980–2011. وقدّ تمّ بناء نموذج رياضي لاستقصاء هذه العلاقة بناء على الدراسات السابقة والنظريّة الاقتصاديّة، بحيث يتكون النموذج من متغير تابع (الناتج المحلي الإجمالي)، ومتغيرين مستقلين (الدين العام الخارجي والداخلي) ومعدل النمو السكاني.

وتحدثت الأدبيات الاقتصاديّة عن تأثير الدين العام بشقيّه الداخلي والخارجي على النشاط الاقتصادي للدولة، فقد أشار Mankiw et al. (2003)، إلى أن الحكومة تقترض من أجل سد الفجوة بين الادخار والاستثمار. فغياب الادخارات يخلق الفرق بين المستوى الفعلي للمدخرات المحلية اللازمة للاستثمار والاستثمار الفعلي. يمكن النظر إلى تدني معدلات الادخار على أنه قُيد على الاستثمار لأن آلية تحولها إلى استثمار غير موجودة، مما يفرض على الحكومة بذل جهودها لسد هذه الفجوة.

ويعد الدين العام شراكة ما بين عناصر المجتمع الرأسمالي والتجاري. ونبه آدم سميث إلى أن العجز المتزايد من شأنه على المدى الطويل أن يدمر أيّ اقتصاد. وتؤدي الديون إلى زيادة الضرائب والتضخم الذي يغطي الإنفاق الحكومي مما يخفض الادخارات، وبالتالي يضعف القدرة الإنتاجية للشعب وفي نهاية المطاف يضعف أو يدمر الأمة الغنية.

وحسب منهج الاستيعاب الكنزي، فإنّ:

$$GDP = Y = C + I + G + NX$$

$$C = F(Y^d)$$

$$Y^d = Y - T$$

$$T = F(Y)$$

وأشار Fischer et al. (1980) أيضا إلى أن الدين العام هو النتائج المباشرة للعجز في الموازنة العامة. وهذا الدين يزداد عندما يكون هناك عجز في الميزانية أو نقصان في فائض الميزانية، أي أنّ:

$$DEBT = G - R$$

وبما أنّ الايرادات الحكوميّة (R) تتمثل بالضرائب، يُمكن الربط بين الناتج المحلي الإجمالي مع الدين العام من خلال متغيري الإنفاق الحكومي (G) والضرائب (T)، مع الأخذ بأنّ الزيادة في الانفاق الحكومي لا تساوي الزيادة في الضرائب بحسب فرضيّة مضاعف الميزانيّة المتوازنة. من هنا يتضح أن هناك أثرا للدين العام (الخارجي والداخلي) على الناتج المحلي الاجمالي، ولكن يتوقف نوع هذا التأثير على طرق استغلال المبالغ المقترضة (Patillo, 2003).

ولا يمكن إخفاء أثر النمو السكاني على النشاط الاقتصادي حيث تُعدّ مسألة النمو السكاني وعلاقته بالنمو الاقتصادي وبمستوى الفقر مثار جدل الباحثين. فمنهم من يرى أن نمو السكان هو عامل محفز يؤثر إيجاباً على معدلات نمو الدخل القومي فمع زيادة السكان يزداد الكم

المعرفي نتيجة للتقدم التكنولوجي الذي تولده زيادة الطلب على إنتاج السلع والخدمات، في حين يرى آخرون أن النمو السكاني عامل يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، فارتفاع نمو السكان يعيق نمو الدخل القومي، فمع تزايد أعداد السكان يزداد استنزاف الموارد المادية والطبيعية والاقتصادية. وفي ظل اختلاف وجهات النظر حول طبيعة العلاقة بين نمو السكان والنمو الاقتصادي، ظهرت فكرة ثالثة تعدّ أن النمو السكاني عامل محايد في النمو الاقتصادي ويتحدد خارج نماذج النمو القياسية. وهذه الاختلافات في وجهات النظر والآراء كان لها تبعات كبيرة ومؤثرة كان آخرها وأخطرها بعداً على العمل السكاني هو وجهة النظر التي تنصّ على أن نمو السكان عامل محايد في النمو الاقتصادي.

وبهدف دراسة العلاقة بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي، والنمو في رصيد الدين العام، تمّ استبدال المعادلة (1) بالصورة اللوغاريتمية لتصبح:

$$Ln(Y_t)= \alpha_0 + \alpha_1 Ln(D_t) +\alpha_2 (P_t) + U_1$$

1.8 اختبار جذر الوحدة للاستقرارية

يدرس هذا الاختبار سلوك المتغيرات بمرور الزمن، هل هي مستقرة أم لا، حيث إن معظم متغيرات الاقتصاد الكلي تعاني من مشكلة عدم الاستقرار (الوسط والتباين يتغيران مع الزمن) لذلك فإن استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) سيقود إلى نتائج منحازة حيث من الممكن أن نحصل على قيم ذات دلالة إحصائية لقيم (f,t) ولكنها لا تعطي تفسيراً اقتصادياً ذا قيمة (Koop, 2005). ولاختبار سكون البيانات تقوم الدراسة بتطبيق اختبار ديكي _ فولر الموسع ADF.

وقد أظهرت نتائج اختبار(ADF) من خلال الجدول رقم (8) أنّ متغيرات النموذج لم تستقر على المستوى، حيث كانت القيمة المحسوبة (المطلقة) أكبر من الحرجة، وبالتالي سيتم إجراء الاختبار مرة أخرى بأخذ الفرق الأول. وتشير النتائج إلى أنّ متغيرات الدراسة ساكنة على الفرق الأول، ويمكن إجراء اختبار التكامل المشترك نتيجة لتوفر الشرط الكافي وهو أن تكون جميع متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة نفسها، لذلك هناك احتمال لوجود علاقة تكامليّة في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة.

جدول (9)

نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	0.000537	0.983335	1.129600	1.023903
1	106.3950	7.01e-06	-3.363095	-2.778034	-3.200824
2	26.29352	3.47e-06	-4.103846	-3.079990	-3.819872
3	30.91766*	9.99e-07	-5.445024	-3.982373	-5.039346
4	10.87944	1.01e-06	-5.631644	-3.730197	-5.104263
5	7.191722	1.35e-06	-5.710724	-3.370482	-5.061640
6	12.05876	7.55e-07	-7.000518	-4.221481	-6.229731
7	9.658943	2.94e-07*	-9.500166*	-6.282333*	-8.607676*

حيث:

1:(*) تعني عدد حقب التباطؤ الزمني التي اختارها المعيار.

(2) : LR تعني معيار نسبة الإمكانية. (3): FPE تعني معيار خطأ التنبؤ النهائي.

(4) : AIC تعني معيار أكايك. (5): SC تعني معيار شوارتز (6): HQ. تعني معيار هانان -كوين.

2.8 اختبار كوزوم للاستقرارية(Cusum Stability Test):

أظهر اختبار السكون أنّ المتغيرات ساكنة عند الفرق الأول، وتجنباً لوجود تغيرات غير متوقعة على سلوك هذه المتغيرات، وحتى يتم التحقق من صفة استقرارية البيانات يتم اللجوء لاختبار كوزوم والذي يوضح استقرار نموذج مقدر بطريقة المربعات الصغرى (OLS) ويظهر فيما إذا كان النموذج القياسي يُعاني من أي تغيرات هيكلية أو قفزات تؤثر في نتاج التحليل، ويتضح من خلال الشكل (1) أن معالم النموذج مستقرة ولا تعاني من تغيرات هيكلية تؤدي لحدوث تغيرات أو قفزات مفاجئة في النموذج القياسي. حيث إن منحنى البواقي يقع ما بين خطي حقب الثقة (خطي الانحراف المعياري) مما يثبت صحة استقرارية البيانات على مستوى معنوية 5%، وبالتالي سيتم إجراء الاختبارات الأُخرى على كامل الحقبة الزمنية التي تغطيها الدراسة دون الحاجة لتقسيمها لحقبٍ زمنية جزئية (Gujarati, 2009).

3.8 اختبار فترات التباطؤ

يتطلب اختبار التكامل المشترك أو نموذج الانحدار الذاتي (VAR) تحديد عدد حقب إبطاء كافية لإزالة أي ارتباط متسلسل في البواقي، فيمكن إيجاد عدد حقب التباطؤ الزمني الأمثل من خلال استخدام معيارين؛ طريقة أكايك (AIC) (Akaike Information Criterion) تعتمد هذه الطريقة على ما يسمى باختبار(Likelihood Ratio Test)، وطريقة سيشوارتز (SBC) (Schwartz Criterion) هو اختبار آخر أيضاً يعتمد على اختبار (Likelihood Ratio Test).

تظهر نتائج اختبار عدد حقب التباطؤ كما في الجدول رقم (9)، أن أربعة اختبارات من خمسة أشارت إلى أن العدد الأمثل لحقب التباطؤ هي 7 حقب، في حين أنّ معيار نسبة الإمكانية (LR) اختار ثلاث حقب.

4.8 اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ

تعد سبع حقب تباطؤ كبيرة بالنسبة لسلاسل زمنية سنوية، لذلك نلجأ لاختبار استثناء حقب التباطؤ لتحديد العدد الأمثل لعدد حقب التباطؤ.

يظهر اختبار استثناء حقب التباطؤ كما في الجدول رقم (10) أنه يمكن قبول استخدام حقبة تباطؤ زمنية واحدة أو حقبتي تباطؤ من خلال قيمة مربع كاي كحقب تباطؤ مثلى على مستوى معنوية يقل عن 1%.

الشكل رقم (1)
نتائج اختبار استقرارية معالم النموذج

جدول (10)

اختبار استثناء فترات التباطؤ

	LGDP	LDEBT	LPOP	χ^2
Lag 1	81.50974	26.31436	57.58912	131.5030
	[0.000000]	[8.20e-06]	[1.92e-12]	[0.000000]
Lag 2	21.21766	1.797073	14.94236	44.03047
	[9.49e-05]	[0.615572]	[0.001867]	[1.39e-06]

5.8 اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test)

يستخدم هذا الاختبار للتعرف إلى مدى التناغم والانسجام بين متغيرات النموذج ويستخدم اختبار جوهانسن للتكامل المشترك(Johansen Co-integration Test) لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك لكل معادلة نقدرها، حيث يظهر الجدول رقم (11) نتائج اختبار الأثر للتكامل المشترك (Trace Test) واختبار القيمة الكامنة العظمى(Maximal eigenvalue)، أنه عند اختبار النموذج عند r = 0، أي بفرض عدم وجود متجه تكاملي مشترك ما بين متغيرات الدراسة، فإن قيمة اختبار الأثر (Trace Test) قد بلغت 51.9 مقارنة مع القيمة الحرجة التي بلغت 35.2 عند مستوى معنوية 5%، مما يتطلب عدم قبول الفرضية الصفرية التي تقول بعدم وجود علاقة تكاملية على المدى الطويل بين المتغيرات وقبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة تكاملية وحيدة على المدى الطويل بين المتغيرات عند مستوى معنوية يبلغ 5%. الأمر ذاته ينطبق على اختبار القيمة الكامنة العظمى (Maximal eigenvalue)، إذ إن القيمة الكامنة العظمى عند r=0، أكبر من القيمة الحرجة حيث كانت قيمتها 34.2 مقارنة مع القيمة الحرجة التي كانت قيمتها 22.3 وبذلك نستطيع القول إنه يوجد علاقة تكاملية توازنيه وحيدة على المدى الطويل تجمع بين متغيرات النموذج القياسي المستخدم في النموذج.

وتشير المعادلة أنّ الدين العام يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي حيث زيادة عبء المديونية مليون دينار سيخفض الناتج المحلي الإجمالي 0.15 وترجح النظرية الاقتصادية السبب في الأثر السلبي أنّ الدين لا يوظّف لصالح الاستثمار في مشاريع التنمية، وإنما يذهب لتغطية النفقات الجارية للدولة، وستضطر الدولة لاقتطاع جزء من الناتج المحلي لتسديد خدمة الدين مستقبلا، وهذا ما تخوف منه الكلاسيك والكلاسيك الجدد، وأيضا يؤثر النمو السكاني بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (11)

نتائج اختبار الأثر للتكامل المشترك (Trace Test) القيمة الكامنة العظمى (Maximal eigenvalue)

اختبار الأثر للتكامل المشترك (Trace Test)

Null hypo.	Alternative hypo.	Trace Statistic	Critical Value050.	Prop.
r = 0	r = 1	51.88363	35.19275	0.0004
r ≤ 1	r = 2	17.66082	20.26184	0.1097
r ≤ 2	r = 3	5.570075	9.164546	0.2266

اختبار القيمة الكامنة العظمى (Maximal eigenvalue)

Null Hypo.	Alternative hypo.	Max-EigenStatistic	0.10 Critical Value	Prop.
r = 0	r = 1	34.22281	22.29962	0.0007
r ≤ 1	r = 2	12.09075	15.89210	0.1807
r ≤ 2	r = 3	5.570075	9.164546	0.2266

ومن خلال اختبار التكامل المشترك الذي يشير إلى وجود علاقة تكاملية يمكن تقديرها كالآتي كما في الجدول (12):

جدول (12)

معادلة التكامل المشترك

Normalized co-integrating coefficients (standard error in parentheses)				
	GDP	Constant	DEBT	POP
Coefficients	1.000000	-5.625533	0.154411	0.129938
Standard Error		(0.49920)	(0.05011)	(0.08071)

6.8 اختبار السببية Granger causality test

لتحديد طبيعة العلاقة السببيَّة واتجاهها بين الدين العام والناتج المحلي الإجمالي، تمّ استخدم اختبار جرينجر للسببية، ويظهر الجدول رقم (13) العلاقات السببية بين متغيرات النموذج واتجاهاتها سواء أحادية أو ثنائية الاتجاه، يظهر اختبار السببية أن العلاقة ما بين متغيري (GDP و DEBT) علاقة سببية في اتجاه واحد من (DEBT) باتجاه (GDP) ويؤثر فيه على مستوى يقل عن 1%، كما أن هناك علاقة سببية باتجاه واحد أيضاً بين متغيري (GDP و POP) على مستوى 1% تسير من GDP باتجاه POP، في حين أظهر اختبار السببية عدم وجود علاقة سببية على المدى القصير بين (POP و GDP).

جدول (13)

اختبار السببية

Null Hypothesis:	F-Statistic	Probability	Result
DEBT does not Granger Cause GDP	8.44141	0.00158	Accept causal relationship
GDP does not Granger Cause DEBT	2.07503	0.14664	Do not accept
POP does not Granger Cause GDP	0.56173	0.57725	Do not accept
GDP does not Granger Cause POP	7.36722	0.00305	Accept causal relationship
POP does not Granger Cause DEBT	0.58952	0.56212	Do not accept
DEBT does not Granger Cause POP	0.66008	0.52558	Do not accept

جدول (14)

اختبار مكونات التباين

Variance Decomposition of GDP:			
Period	GDP	DEBT	POP
1	100.0000	0.000000	0.000000
2	82.31081	15.70508	1.984110
3	82.51635	15.81433	1.669318
4	80.37351	17.46765	2.158835
5	80.67553	16.85147	2.473000
6	80.61541	16.35807	3.026525
7	80.97934	15.51842	3.502248
8	81.20187	14.78598	4.012151
9	81.49301	14.05961	4.447380
10	81.72541	13.42539	4.849195

الشكل رقم (2)
دالة الاستجابة لردة الفعل

7.8 تحليل مكونات التباين

يقوم اختبار تحليل مكونات التباين بتحديد مقدار التباين في التنبؤ لكلٍّ متغيِّر بسبب خطأ التنبؤ في المتغير نفسه، كذلك يحدد الاختبار مقدار التباين العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى من أجل التعرف على القدرة التفسيرية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في تفسير أخطاء التباين. لمعرفة أي من المتغيرات المستقلة ذات القدرة التفسيرية للخطأ في تباين المتغير التابع كما في الجدول رقم (14).

ففي السنة الأولى يفسر الناتج المحلي الإجمالي 100% من التباين في التنبؤ، ولكن بدءًا من الحقبة الثانية تنخفض قدرته التفسيرية لتصبح 82% تقريباً فيما يفسر الدين العام 15.7%، ويفسر متغير معدل النمو السكاني 1.9 % تقريباً.

ومن الملاحظ أن القدرة التفسيرية لمتغيرات النموذج بقيت متدنِّية بشكل عام حيث وصلت إلى 17.5% كأقصى قدرة تفسيرية في الحقبة الرابعة لمتغير الدين العام فيما وصلت القدرة التفسيرية لمتغير النمو السكاني إلى 4.9% فقط من أخطاء التباين للحقبة العاشرة؛ وبذلك يمكن القول إن متغير الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير صاحب أكبر قدرة تفسيرية لأخطاء التباين بحوالي 81.7% من بين متغيرات الدراسة يليه متغير النمو في الدين العام (الداخلي والخارجي).

وللتأكد من مصداقية النتائج تم إعادة ترتيب متغيرات النموذج وتم الحصول على النتائج التالية لاختبار مكونات التباين كما في الجدول رقم (15) حيث أظهرت النتائج عدم وجود تغييرات كبيرة في النتائج، فعند تبديل ترتيب المتغيرات اتضح أن متغير الناتج المحلي الإجمالي ما زال صاحب القدرة التفسيرية الأكبر لأخطاء التباين في التنبؤ، كما بقي ترتيب القدرة على التنبؤ للمتغيرات على حاله دون تغيير.

8.8 دالَّة الاستجابة لردة الفعل

تعمل هذه الدالة إلى تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة (Shocks) التي تتعرض لها المتغيرات المختلفة المتضمنة في نموذج VAR وتعكس كيفية استجابة كل متغير من هذه المتغيرات لأي صدمة مفاجئة في أي متغير في النموذج مع مرور الزمن، ويعد لكل من تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل أهمية كبيرة في عمليات التنبؤ.

أظهر اختبار الاستجابة لردة الفعل كما في الشكل رقم (2) أنه في حال حدوث صدمة في متغير الدين العام فإنه يؤدي لحدوث صدمة في الناتج المحلي الإجمالي تستمر لمدة أربع حقب، كما إن الصدمة في متغير الدين العام سوف

يكون لها أثر سلبي على النشاط الاقتصادي متمثلاً بالناتج المحلي الإجمالي (GDP).

جدول (15)
اختبار مكونات التباين بعد إعادة الترتيب

Variance Decomposition of GDP:			
Period	**GDP**	**DEBT**	**POP**
1	100.0000	0.000000	0.000000
2	82.31081	17.60457	0.084622
3	82.51635	17.43638	0.047269
4	80.37351	19.51648	0.110009
5	80.67553	19.09734	0.227137
6	80.61541	18.90114	0.483449
7	80.97934	18.23815	0.782516
8	81.20187	17.66605	1.132078
9	81.49301	17.03191	1.475086
10	81.72541	16.46358	1.811004

من ناحية أُخرى أظهر اختبار الاستجابة لردة أنه عند حدوث صدمة ناتجة عن التغير في عدد السكان فإن ذلك لن يكون له أثر ذو دلالة إحصائية على النشاط الاقتصادي متمثلاً بالناتج المحلي الإجمالي.

النتائج

1. أظهر التحليل الوصفي تزايد حجم الدين العام (الداخلي والخارجي) في الأردن لمستويات حرجة حيث شكلت أكثر من 65% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2011، وهذه نسبة تنذر بالخطر لتجاوزها الحد الأعلى وهو 60% بحسب ما ورد في قانون الدين العام الأردني لعام2001.
2. بلغ حجم الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية عام 2011 حوالي 13.4 مليار دينار مقارنة مع 606 مليون دينار في عام 1980، أي بنسبة نمو فاقت 2108%.
3. تزايد عبء الدين الخارجي على الأردن بشكل واضح حيث شكلت خدمة الدين كنسبة من الصادرات حوالي 15% بالمتوسط خلال فترة الدراسة، في حين شكلت خدمة الدين من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي حوالي 6.5 % خلال فترة الدراسة، وهو الأمر الذي يعكس استنزاف الاحتياطات الأجنبية لغايات الاستهلاك بدلا من توجيهها للاستثمار.
4. رغم وجود بعض التغيرات التي طرأت على سلوك بيانات الدين العام (الداخلي والخارجي) وبعض البيانات الأُخرى المستخدمة في الدراسة، إلا أن نتائج اختبار الاستقرارية أظهرت أن البيانات ذات دلالة مقبولة إحصائياً.
5. أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك أن متغيرات كلا النموذجين متكاملة على المدى الطويل، كما أظهرت وجود متجه تكاملي وحيد يصف سلوك المتغيرات في النموذج، ومن خلال هذا المتجه تبين وجود علاقة سلبية بين الدين العام (الداخلي والخارجي) والناتج المحلي والإجمالي. حيث تبين أن العلاقات بين متغيرات الدراسة كانت تتوافق إلى مع معظم الدراسات السابقة كما في دراسة المومني (1995) ودراسة الشرع وآخرون (1991) والتي طبقت على الاقتصاد الأردني خلال فترات مختلفة وتوصلت إلى أنّ نمو الاقتصادي لا يعتمد على القروض بدرجة عالية.

وتعدّ هذه النتائج متوافقة حتّى مع الدراسات العالميّة، كدراسة الهاشمي (1999) والتي طبقت على الاقتصاد الجزائري والتي أوضحت أنّ هناك أثراً سلبياً للاقتراض

الخارجي على النمو الاقتصادي، وكذلك الحال في دراسات Mohanty (2011) وArellano (2009) حيث توصلت لنتائج مفادها أنّ الاقتراض العام يشكل عائقاً أمام النمو الاقتصادي.

1. بينت نتائج تحليل مكونات التباين للنموذج أن متغير الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير صاحب أكبر قدرة تفسيرية بلغت 81% لأخطاء التباين من بين متغيرات النموذج يليه متغير الدين العام (الداخلي والخارجي) الذي يفسر حوالي 19.5% من أخطاء تباينه، في حين يفسر متغير النمو السكاني حوالي 1.8% من أخطاء التباين.
2. أظهرت النتائج أنه في حال حدوث صدمة في متغير الدين العام (الداخلي والخارجي) فإنه يؤدي لحدوث صدمة في الناتج المحلي الإجمالي تستمر لمدة أربع حقب، كما أن الصدمة في متغير الدين العام (الداخلي والخارجي) سوف يكون لها أثر سلبي على النشاط الاقتصادي متمثلاً بالناتج المحلي الإجمالي.

التوصيات

1. إعادة النظر في سياسة الاقتراض الخارجي، والحد من القروض ذات الشروط التجاريّة الصعبة وترشيد معدلات الاقتراض، وربط القروض الخارجيّة بالمشروعات الإنتاجية التي تمكنها من خدمة ديونها دون أن تشكل عبئا على الاقتصاد الوطني.
2. دراسة وتعديل واقع التوزيع القطاعي مع التركيز على القطاع الإنتاجي بدلا من قطاع الخدمات، حيث إن الاستمرار بالسياسة الحاليّة سوف يزيد من مشكلة المديونية ويضخمها.
3. إعادة العمل بقانون الدين العام لعام 2001 ، بهدف ضبط عملية الاقتراض.

المصادر

البنك المركزي الأردني، ***التقرير السنوي***، أعداد مختلفة، عمان، الأردن.

البواب، سيد (2000). ***عجز الموازنة العامة للدولة: النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج***، ط2، الدار الجامعيّة، الاسكندرية، مصر.

جردانة، باسل (1996). الاختلالات الهيكليّة في لاقتصاد الأردني: نحو سياسات تكييف وتثبيت توجهه لنمو مضطرد، ورقة مقدمة لندوة الاقتصاد الأردني استقراء الماضي والانطلاق نحو المستقبل، ***مركز الدراسات الإستراتيجية***، الجامعة الأردنيّة، الأردن.

شامّية، أحمد، وخالد الخطيب (2002). ***أسس الماليّة***، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.

الشرع، منذر وفوزي الخطيب، ومجد معايطة (1991). المديونية الخارجية وأثرها على الاقتصاد الأردني: دراسة قياسية، ***مجلة أبحاث اليرموك: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية***، 7 (4): 231.

شهاب، مجدي (2004). ***أصول الاقتصاد العام المالية العامة***، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، مصر.

الطاهر، عبدالله الشيخ محمود (1988). ***مقدمة في اقتصاديات الماليّة العامّة***، ط1، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعوديّة.

الطائي، غازي صالح وعلي العبيدي (1997). المديونية الخارجية التركية وأثرها على القطاع الصناعي التركي للفترة 1970-1994، ***تنمية الرافدين***، 54، 133-149.

الطراونة، سعيد، بشير أحمد العبد الرزاق (2002). المديونية الخارجية للاقتصاد الأردني: مسارها والعوامل المحددة لها في الحقبة (2000- 2010)، ***مجلة النهضة***، 5-25.

عثمان، سعيد عبد العزيز (2008). ***المالية العامة مدخل تحليلي معاصر***، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

عميرة، محمد (1991). أبعاد المديونية الخارجيّة للأردن، ورقة مقدمة لندوة المديونيّة في الوطن العربي، 22-1992/2/27 القاهرة، مصر.

قحايرية، آمال (2007). أسباب نشأة المديونية الخارجية للدول النامية، ***مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا***، العدد الثالث، 135-156.

اللوزي، سليمان (1989). القروض الخارجية وآثارها على الاقتصاد القومي: دراسة تطبيقية على المملكة الأردنية الهاشمية، ***مؤتة للبحوث والدراسات***، المجلد الرابع، العدد الأول، ص 73 – 106.

المهايني، محمد خالد (2007). ***المالية العامة***، ط2، الجامعة

الافتراضية، الجمهورية العربية السوريّة.

المومني، رياض (1995). المديونية الخارجية الأردنية: أسبابها ونتائجها الاقتصادية، ***مجلة الملك سعود، العلوم الإدارية***، 7 (2): 343-377.

النابلسي، محمد راتب (1993). المديونية الخارجية ومنهج التصحيح الاقتصادي في الأردن، ***دراسة مقدمة إلى مركز الدراسات الاستراتيجية***، الجامعة الأردنية، 13-1993/6/15.

الهاشمي، بوجعدار (1999). أزمة المديونية الخارجيّة للجزائر – أسبابها وآثارها، ***مجلة العلوم الإنسانية***، ع 12، جامعة منتوري قسنطينة: 95 – 108.

الوزني، خالد واصف (1997). الاقتصاد الأردني وآليات التكيف الدولي، ***مجلة العلوم الاجتماعيّة مجلس النشر العلمي***، 25 (3): 32-51.

Abba, P. L. (1955). ***Functional Finance and the Federal of Budget Deficit***, Reading in Fiscal Policy, American Economic Ass.

Arellano, L. (2009). The dynamic implications of foreign aid and its variability, University of Minnesota and Federal Reserve Bank of Minneapolis, United States, ***Journal of Development Economics***, 88: 87-102.

Bichara, K. (1990). 'Jordan's Economy, 1952-1989', ***Journal of arab Affairs***, 9 (2): 87-102.

Branson . W.H. (1989). ***Macroeconomics Theory and Policy***, 3rd edition, harper and row, New York .

Friedman, Milton. (1977). ***Adam Smith's Relevance for Today Challenge***, 20 (1).

Galbraith, K. and Darity, W. (1998). ***Macroeconomics***, Palo Alto Princeton, Part III, 177-296, New York.

Gujarati, D. N. and Porter, D. C. (2009). **Basic Econometrics,** 5th Edition, The McGraw-Hill, International Edition.

Hansen, A. (1941). ***Fiscal Policy and Business Cycles***, 2nd Edition. The McGraw-Hill, International Edition.

Koop, G. (2005). ***Analysis of Economic Data***, 2nd edition, John Wiley and Sons, Ltd.

Mahmoud, F. (1990). The Debt Problem of Developing Countries, J. King Saud university, 2 (1): 89-102.

Mankiw, N. Gregory, DeLong, J. Bradford. (2003). ***Macroeconomics.*** 3rd edition, McGraw-Hill Irwin, Gordon.

Mohanty , M. Cecchetti, G. and Fabrizio, Z. (2011). The real effects of debt, (UNCTAD). ***Development Economics***, 29.

Panizza, U., Sturzenegger, F. and Zettelmeyer, J. (2010). International Government Dept', ***United Nations Conference on Trade & Development***, Discussion Papers, No. 199.

Patillo, C. and Luca, R. (2003). What are the channels through which external debt affects growth? International Monetary Fund, Washington, (Unpublished Manuscript).

Reinhart, C., Reinhart, V. and Rogoff, K. (2012). Debt Overhangs: Past and Present, National Bureau of Economic Research, Working Papers18015.

Fischer, S. and Dornbusch, R. (1980). ***Budget Deficits and Inflation***. Development in an Inflationary World, Academic Press.

The Burden of Debt on the Jordan's Economy During the Period (1980-2011)

Fadel Al-Mawla Al-Habashneh,[1] Khalid Ali Al Majali,[2] Huthaifa Sameeh Al Qaralleh[3]

ABSTRACT

The study aims at presenting the burden of debt on the Jordan's economy during the period (1980-2011). In order to achieve the above objective, we use a Co-integration Johansson method to find an Integrated Relationship between the variables, and implement the ADF (Augmented Dickey Fuller) to test the stability of the data. The test indicates that all the variables are stable at the first difference so that they are integrated first order.

Granger test for causality has been also applied to the data so as to clarify the relationship among the variables of the study, which found that the relationship was one-way from the direction of the growth of public debt to GDP, also the impulse response function indicates that the results are in agreement with prior knowledge and previous studies. The main finding of the study suggests that the effect of public debt in economic activity will be negative the long run.

Keywords: The Jordanian Gross Domestic Production, The Jordanian Public Debt, Jordan's Economy, Debt Burden.

[1] Department of Money and Business Economics, Faculty of Business, Mutah University, Jordan.
✉ fedelhabashneh@yahoo.com
[2] Department of Money and Business Economics, Faculty of Business, Mutah University, Jordan.
✉ khaali2002@yahoo.com
[3] Ministry of Education, Jordan.
✉ huthaifa.1989@ymail.com
Received on 6/10/2013 and Accepted for Publication on 10/8/2014.